

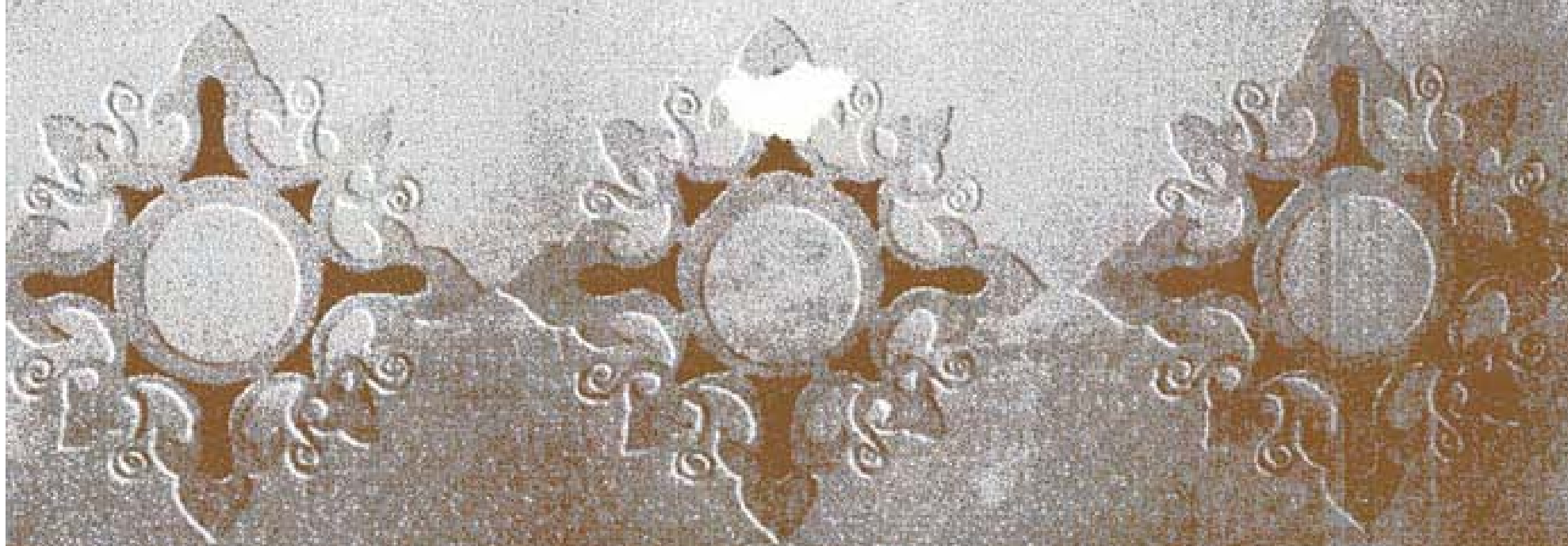
# المجلة

مجلة تراثية نصف سنوية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والآعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - جمهورية العراق

المجلد الحادي والعشرون - العدد الاول - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

[WWW.ATTAWHEEL.COM](http://WWW.ATTAWHEEL.COM)



أسرة الطرية محبة

# المورد

مجلة تراثية نصف سنوية



تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - جمهورية العراق

المجلد  
الحادي والعشرون  
العدد  
الاول ١٩٩٣

---

رئيس التحرير عبد الحميد العلوي

سكرتير التحرير صادق ملاح

# علل الأعراب والحركات الأعرابية في العربية

دراسة

د. قيس اسماعيل الأوسي

جامعة صدام للعلوم الإسلامية

فهارس تشير إلى وجودها ، فلم يكن من سبيل للكشف عنها إلا أن أصبر نفسي مع هذه الكتب ، أتوغل فيما احتشد من سطورها وكلماتها ، وأنا أتصفح وجوهها وأتطلع فيها ، باحثاً عن كل ما له علاقة بها .

( الإعراب ) لغة :

يجيء ( الإعراب ) في اللغة لعانٍ ، منها : ( الإبانة ) ، يقال : « أعرب عن حاجته » : إذا أبان عنها - و ( التحسين ) ، يقال ( أعربت الشيء ) أي : حسنته . و ( التفسير ) ، يقال ( غربت فمعة الرجل ) إذا تغرقت . و ( الانتقال ) ، يقال ( غربت الدابة في مرعاها ) أي : خالت<sup>(١)</sup> .

وكلمة ( الإعراب ) في ( علم النحو ) قد تكون منقولة من قولهم ( غربت فمعتة ) إذا فسدت ، فكان المعنى في ( الإعراب ) : إزالة الفساد ورفع الإبهام ، ألا ترى أنك لو قلت : ( هذا زيد ) و ( رأيت زيد ) و ( مررت بزيد ) ، فلم تُفهِم آخر الكلمة ، لكان ذلك ليساً وإنسأداً . فإذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم ، وثلثت بكل واحدة على معنى ، اتضح المقصود وزال اللبس والفساد ، ف ( أعربت ) على هذا القول مثل ( أعجمت ) بمعنى : أزلت عجمته ، و ( أشكيت الرجل ) بمعنى : أرضيته وأزلت شكايته . فهذه ( الهمزة ) تسمى ( همزة السلب )<sup>(٢)</sup> .

والانصب لكلمة ( الإعراب ) أن تكون مأخوذة من ( الإبانة )<sup>(٣)</sup> ، يقال : ( أعرب عن نفسه ) إذا بؤن ما في ضميره وأوضحه ، و ( رجلٌ مُعرب ) أي : فصيح وكشف عن مقاصده ويوضحها ، و ( أعرب عنه لسانه ) أي : أبان وأفصح ، و ( أعرب عن الرجل ) أي : بين عنه وتكلم بخبرته ، ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - « التَّوْبُ تُعْرِبُ عَن نَّفْسِهَا » أي : تُفْصِحُ ، ومنه الحديث الآخر : « قَوْلُكَ كَانَ يُعْرَبُ عَنَّا فِي قَلْبِهِ لِسَانُهُ » . ومن هذا أن يُقال للرجل الذي أفصح بالكلام : ( أعرب )<sup>(٤)</sup> .

وهو مُشْتَقٌّ من لفظ ( العرب ) ومعناه ، وذلك لما يُمزى اليهم من الفصاحة ، يقال : ( أعرب ) و ( تُعْرِبُ ) إذا تَخَلَّقَ بِخَلْقِ الْعَرَبِ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ ، كما يُقال ( تُفْصِحُ ) إذا تكلم بكلام مفصلاً .<sup>(٥)</sup> وإنما سُمِّيَ ( الإعراب ) إعراباً لتبيينه وإيضاحه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن المشتغلين بعلم النحو ، ولا سيما المتأخرين منهم ، كانوا غير بعيدين عن علم الكلام ، إن لم يكونوا من المشتغلين به ، لذلك جاءت عليهم أقرب إلى جمل المتكلمين منها إلى جمل المتفهمين ، « أعلم أن جمل النحويين - وأعني بذلك حدائقهم المتقدمين ، لا الفاهم المستضعفين - أقرب إلى جمل المتكلمين ، منها إلى جمل المتفهمين ، وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بتقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث جمل الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصلحة لنا - »<sup>(٦)</sup> .

وجمل النحو وإن كانت ترجح جمل الفقه ، وتكحق بجمل الكلام ، إلا أنها لا تبلغ علل المتكلمين وبراہين المهندسين : « وأعلم أنا مع ما شرحناه وغطيناه به فأوضحناه من ترجيح جمل النحو على جمل الفقه ، وإلحاقها بجمل الكلام ، لا نُدعي أنها تبلغ قدر جمل المتكلمين ، ولا عليها براہين المهندسين »<sup>(٧)</sup> .

وكان غرض النحاة من دراسة جمل النحو هو البحث عن الأسباب والاسرار التي تحكمت في التزام العرب ما التزموه من قوانين النحو وأحكام الإعراب في كلامهم : « إنا لسنا ندعي أن جمل أهل العربية في ضمت الجمل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها أقرب إليها من الجمل الفقهية ، وإنا حُكْمْنَا بديهة العقل ، وترافمنا إلى العليمة والحس ، فقد وقينا الصلحة حقها ، وربانا بها أفرع مشارفها ، وقد قال سيدي : « وليس شيء مما يُضطررون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجهاً »<sup>(٨)</sup> . وهذا أصل يدعو إلى البحث عن جمل ما استكروها عليه ، ثم يأخذ بيده إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبة منه - »<sup>(٩)</sup> .

وينفرد هذا البحث بدراسة ( جمل الإعراب والحركات الأعرابية في العربية ) ، وكان الرُّجَاجِي قد سجل جانباً منها في كتابه « الإيضاح في جمل النحو » ، وجاء هذا البحث ليدرس الجمل التي فاتت الرُّجَاجِي ، أو التي كان الرُّجَاجِي قد أغفلها ، كما يدرس جمل النحاة المتأخرين ، وهي كثيرة ، لكنها متناثرة ومبثرة في كثير من كتب النحو ، ولا تتوفر لها

فـ ( الإعراب ) الذي هو من موضوعات ( النحو ) إنما هو ، الإبانة عن المعاني وإيضاحها بالألفاظ . و ( أعرب كلاً ) : إذا لم يَلْحَرْ في الإعراب<sup>(١١٠)</sup>.

ونلك أن النحويين لما رأوا في أواخر الاسماء والأفعال حركات تنقل على المعاني ، وتبين عنها ، سموها ( إعراباً ) . أي : بياناً ، وكان البيان بها يكون ، كما يُسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له<sup>(١١١)</sup>.

ويؤكد هذا أن ( المبني ) إنما سُمي مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص<sup>(١١٢)</sup>.

فـ ( الإعراب ) هو : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم ، ألا ترى أنك لو قلت : ( ضرب زيد عمرو ) ، بالسكون من غير إعراب ، لم تعلم الفاعل من المفعول ، فلما كانت الاسماء تمتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ، ومفعولةً ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورتها وأبديتها أداة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُمِلت حركات الإعراب فيها تنبؤاً عن هذه المعاني ، فقالوا : ( ضرب زيد عمرو ) ، فنلوا برفع ( زيد ) على أن الفعل له ، وينصب ( عمرو ) على أن الفعل واقع به . وقالوا : ( ضرب زيد ) ، فنلوا بتغيير أول الفعل ورفع ( زيد ) على أن الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، وأن المفعول قد تاب منابته . وقالوا : ( هذا غلام زيد ) ، فنلوا بخفض ( زيد ) على إضافة ( الغلام ) إليه ، وكذلك سائر المعاني . جملوا هذه الحركات دلائل عليها ليُتسَموا في كلامهم ، ويُقَمَّوا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقيمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني<sup>(١١٣)</sup>.

وهي هذا يقول ابن فارس : « إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : ( ما أحسن زيد ) لم يُفَرِّق بين التمجُّب والاستفهام والنمُّ إلا بالإعراب »<sup>(١١٤)</sup>.

ويقول في ( باب ذكر ما اختلفت به العرب ) : « من العلوم الجليلة التي حُضت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولا ما مُيز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منموت ، ولا مُعجَّب من استفهام ، ولا مُندَر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد ، ونكز بمض أصحابنا أن الإعراب يختص بالإخبار ، وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً ، لأننا نقول : ( أزيد عنك ؟ ) و ( أزيداً ضرت ؟ ) ، فقد عُجِلَ الإعراب وليس هو من باب الخبر »<sup>(١١٥)</sup>.

ويقول أيضاً : « فإما الإعراب فيه تميُّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال : ( ما أحسن زيد ) غير مُعرب ، أو : ( ضرب عمرو زيد ) غير مُعرب ، لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ( ما أحسن زيداً ! ) أو ( ما أحسن زيد ) أو ( ما أحسن زيد ) ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده . وللغزب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يُفَرِّقون بالحركات وغيرها بين المعاني .. يقولون : ( هذا

غلاماً أحسن منه زجلاً ) يريدون به الحال في شخص واحد ، ويقولون : ( هذا غلام أحسن منه زجل ) فهما إذن شخصان ، وتقول : ( كم زجلاً رأيت ؟ ) في الاستخبار ، و ( كم زجل رأيت ! ) في الخبر يُراد به الكثير ، و ( هُنَّ حواج بيت الله ) إذا كُنَّ قد خججن ، و ( حواج بيت الله ) إذا أربن الخج ، ومن ذلك : ( جاء الشتاء والخطب ) ثم يُردُّ أن الخطب جاء إنما أراد الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئها قال : ( والخطب ) . وهذا دليل يدل على ما وراة<sup>(١١٦)</sup>.

ويقول ابن الخشاب في فائدة ( الإعراب ) : « وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبيست . والمثال في تلك المسألة المنكورة ، وهي قولهم : ( ما أحسن زيداً ) و ( ما أحسن زيد ) و ( ما أحسن زيد ) ، صيغة الكلام واحدة ، ومعانيه مختلفة ، فإذا نصب ( زيداً ) وفتحت النون من ( أحسن ) كان الكلام تعجباً ، وإذا رفعت زيداً مع فتح النون كان الكلام نفيًا للإحسان عنه ، وإذا رفعت النون وجزئت زيداً كان الكلام استفهاماً عن الشيء الذي هو أحسن ما في زيد ، كأنك سألت : أعين زيد أحسن ما فيه أم أنفه أم فمه ؟ إلى غير ذلك مما يُضح الاستفهام عنه منه ، فلو اختلفت الحركات ، التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال ( زيد ) ، التبيست هذه المعاني ، فلم يكن بين بعضها وبعض فرق في اللفظ ، إلى غير ذلك من المسائل التي تتبين فيها فائدة الإعراب »<sup>(١١٧)</sup>.

ولو اقتبص في البيان على حفظ المرتبة ، فمعلم الفاعل بتعلمه والمفعول بتأخيره ، لفضاق المنهَب ولم يوجد من الأشعاع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنك تقول : ( ضرب زيد عمرو ) و ( أكرم أخاك أبوك ) ، فمعلم الفاعل برفعه والمفعول بلبسه سواء تقدم أم تأخر<sup>(١١٨)</sup>.

إن المعنى هو سوجب الإعراب في الأصل ، نحو : ( الفاعلية ) و ( المفعولية ) و ( الإضافة )<sup>(١١٩)</sup> ، هذا قول جميع النحويين إلا قَطْرًا ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يُعزب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، كقولهم : ( إن زيداً أخوك ) و ( لعل زيداً أخوك ) و ( كأن زيداً أخوك ) ، كما توجد في كلامهم أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، كقولهم : ( ما زيد قائم ) و ( ما زيد قائم ) ، فلو كان الإعراب إنما نخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ، لا يزول إلا بزواله .

قال قَطْرَب : وإنما أعزبت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جملوا وصلته بالسكون أيضاً للزمهم الإسكان في الوقف والوصل ، وللزمهم الإبطاء عند الإتراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان ، ليمتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين

ساكنين في حشو كلمة ولا في حشو بيت ، لأنهم في اجتماع الساكنين يُسْطَنون ، كما لم يجمعوا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في كثرة الحروف المتحركة يستعملون وتنهب المهلة في كلامهم ، لذلك جملوا الحركة عَقِبَ الإسكان .

وقيل لِقَطْرَبْ : فهَلَا لَزِمُوا حركةً واحدةً لأنها مُجَزَّئة لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً ؟ ، فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرأوا الاتساع في الحركات وأن لا يحطروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

والفساد واضح في منبب قَطْرَبْ واحتجاجه ، فلو كان سبب الإعراب - كما زعم قَطْرَبْ - هو جعل التحريك مُعاقِباً للإسكان ، لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفع أو نصبه أخرى ، وجاز نصب المضاف اليه ، ما دام القصد في هذا إنما هو جعل الحركة مُعاقِبَ السكون حتى يمتثل بهما الكلام ، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزاءه فهو مُخَيَّرٌ في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم<sup>(٢٠)</sup> .

## ( الإعراب ) اصطلاحاً :

لا يختلف ( الإعراب ) في اصطلاح النحاة المتقدمين عن معناه اللغوي ، فقد حُذِيَ الرَّجَاجِي بقوله : « الإعراب : الحركات المبينة عن معاني اللغة »<sup>(٢١)</sup> ، وحثه ابن جنِّي بقوله : « الإعراب : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت ( أكرم سعيداً أباه ) و ( شكز سعيداً أبوه ) ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجياً<sup>(٢٢)</sup> واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه »<sup>(٢٣)</sup> ، ويقول فيه أيضاً : « موضوع ( الإعراب ) على مخالفة بعضه بعضاً ، من حيث كان إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني »<sup>(٢٤)</sup> .

ونمذُ خذُ ( الإعراب ) عند المتأخرين عن المعنى اللغوي للكلمة ، وذلك بسبب خضوعهم لفكرة العامل ، فقال الشريف الجرجاني في خذُه : « هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً »<sup>(٢٥)</sup> ، وقال الفاكهي : « خذُ ( الإعراب ) : أثر ظاهر أو مُقْتَرٍ يجلبه العامل في آخر الكلمة ، حقيقة أو مجازاً »<sup>(٢٦)</sup> ، كما عرّفه الأشموني بقوله : « ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف »<sup>(٢٧)</sup> . وقد اختلف النحاة في ( الإعراب ) ما هو ؟ ، فنهب طائفة منهم إلى أنه ( معنوي ) ، قالوا : وذلك لأنه تغيير أو اختلاف في أواخر الكلم باختلاف العوامل في أولها ، نحو : ( هذا زيدٌ ) و ( رأيتُ زيداً ) و ( فزئتُ بزيد ) ، والاختلاف معني لا محالة ، أمّا نفس الحركات فليست باعراب ، وإنما هي علامات الإعراب ودلائل عليه . ونهب آخرون إلى أنه ( لفظي ) ، فهو عندهم لفظ لا معني ، قالوا : لأنه نفس حركات الإعراب ، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ ، يحدُّ بمامل ، ويبتدلُ ببطلانه<sup>(٢٨)</sup> .

ومن الذين قالوا بأن الإعراب ( معنوي ) عبدالقاهر الجرجاني ،

الذي قال في البرهنة على هذا الرأي : « إن ( الإعراب ) في الحقيقة ( معني ) لا ( لفظ ) ، ولهذا قال<sup>(٢٩)</sup> : « الإعراب : أن تختلف أواخر الكلم باختلاف العوامل » ، وقوله « أن تختلف » بمعنى : الاختلاف ، وليس الاختلاف بلفظ ، وإنما هو معني .. فإذا قلتُ : ( جاعني زيدٌ ) و ( رأيتُ زيداً ) و ( مررتُ بزيد ) فإن اختلاف الحركة ، وكونها مرة ضمّة وأخرى فتحة وثالثة كسرة ، ليكُل هذا الاختلاف على معانٍ مختلفة ، إعرابٌ ، وليس نفس الحركة بإعرابٌ ، ألا ترى أنها إذا وُجِئت ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة مُعريةً ، وذلك ( أين ) و ( كيف ) ، ألا ترى أنهما مُتحركان ، ولا يقول أحدٌ إنهما مُعریان ، لأجل أن الاختلاف غير موجود في آخرهما . فإذا قيل لك في قولك ( جاعني زيدٌ ) : ما الإعراب ؟ ، فقل : اختصاص الضمة بهذه الحال ، ومعنى الاختصاص أنها تزول في قولك : ( رأيتُ زيداً ) ، وكذا الفتحة تزول في قولك : ( فزئتُ بزيد ) ، فكل واحدةٍ منها خُصتُ بدلالةٍ على معني ، فهي تزول بزوال ذلك المعني ، وتأتي صاحبيتها الموضوعية للمعني الثاني ، وكذلك تأتي الثالثة للمعني الثالث .

فالحركة إذن آلة الإعراب ، لأن الاختلاف يحصلُ بها ، ولو كانت الحركة إعراباً لوجب أن لا يُقال : ( حركات الإعراب ) ، إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه .. فهذه الإضافة بمنزلة قولهم : ( مطيئة حرب ) ، إذ المعنى : أن هذه الحركات بها يحصل الاختلاف في آخر الكلمة ، كما أن المطيئة عليها يكون الحرب ..<sup>(٣٠)</sup>

ومن هؤلاء أيضاً ابن يميث الذي يقول : « والأظهر الفذهب الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا : ( حركات الإعراب ) ، ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك مُستنع<sup>(٣١)</sup> .

## الإعراب أصل في الاسماء أم في الأفعال ؟

الإعراب عند البصريين أصل في الاسماء فرع في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال ، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم . وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منقعة<sup>(٣٢)</sup> .

ويبقى ما نهب إليه البصريون من أن أصل الاسماء الإعراب ، وأصل الأفعال والحروف البناء ، هو الأولى بالقبول ، لأجل أن الاسم تكون فيه معانٍ توجب الاختلاف ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تات بالاختلاف لم يُفصل بين المقاصد ، وليس كذلك الأفعال والحروف ، لأنها تدلُ صيغها على معانيها ، ألا ترى أن ( ضرب ) للماضي و ( سيضرب ) للمستقبل ، وكذا ( بن ) لابتداء الغاية ، وليس فيها شيء من المعاني التي تُوجب اختلاف اللفظ ، فلو قيل : ( ضرب ، ضرب ، ضرب ) أو ( سؤف ، سؤف ، سؤف ) لم يُبد هذا الاختلاف شيئاً ، ومن المُحال أن يُغير اللفظ لمعني . فلهذا قالوا : إن أصل الفعل والحرف البناء ، وأصل الاسم الإعراب<sup>(٣٣)</sup> .

مرفوع أو منصوب أو مجرور، عُلم بهذه الالتفات أن عاملاً عمل فيه، يجوز زواله وبطلان عامل آخر يُحدث عمله، ووقفت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقال: ضمة حدثت بمامل، أو فتحة حدثت بمامل، أو كسرة حدثت بمامل، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار. وقد خالفه الكوفيون وسُخِّروا (الضمة) اللازمة: رُفماً، و(الفتحة) اللازمة: نُصِباً، و(الكسرة) اللازمة: جِزاً. والصواب منهج سيويوه لما فيه من الفائدة<sup>(١٠)</sup>.

علامات الإعراب:

أصل الإعراب أن يكون بالحركات، بالضمة رُفماً، وبالفتحة نُصِباً، وبالكسرة جِزاً، وبالسكون جزماً، وإنما يُمنَل عنها إلى الحروف لسبب، ففي قولهم: (جاغني أبوه) و(رايت أباه) و(مررت بأبيه)، جعلوا اختلاف الحروف قائماً مقام اختلاف الحركات، فذابت (الواو) عن (الضمة)، و(الالف) عن (الفتحة)، و(الياء) عن (الكسرة)، والذي يعاين إلى تلك استتقالهم الحركة على حرف اللين، ألا ترى أنهم لو لم يتركوا الحركة للزعم أن يقولوا: (جاغني أبوة) و(رايت أبوة) و(مررت بأبوه)، وذلك مُستقل جداً، فلما كان كذلك جعلوا كل واحد من هذه الحروف قائماً مقام نظيره من الحركة، فصار (الواو) بمنزلة الرفع، فقالوا: (جاغني أبوه) كما يقولون: (جاغني أب)، و(الالف) بمنزلة النصب، فكان قولهم: (رايت أباه) بمنزلة قولهم: (رايت أباً)، و(الياء) بمنزلة الجز، فكان قولهم: (مررت بأبيه) بمنزلة قولهم: (مررت بأب)، وعلى هذا يجري ما شاكله<sup>(١١)</sup>.

ونهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف ليست نائبة عن الحركات، وإنما الإعراب يكون بالحركات مُقترة على هذه الحروف، فالرفع في الاسماء الستة بضمة مُقترة على الواو، والنصب بفتحة مُقترة على الف، والجز بكسرة مُقترة على الياء. وكذلك القول في إعراب المثني والمُلحق به: إن الإعراب بحركة مُقترة على الف رُفماً وعلى الياء نُصِباً وجزاً. وعلى هذا الرأي لم تُنَب الحروف عن الحركات<sup>(١٢)</sup>.

شروط الإعراب:

يفتقر الإعراب إلى ثلاث شرائط: (الأولى): الاختلاف. (والثانية): أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة، وإنما جُبل الإعراب في آخر الكلمة لأنه دال على وصف الاسم، أي: كونه مُعمدة أو فضلة أو مُضافاً إليه، والدال على الوصف يأتي بعد الموصوف. (والثالثة): أن يكون باختلاف الموامل، كقولك: (جاغني زيد) و(رايت زيدا) و(مررت بزيد)، فعامل النصب غير عامل الرفع، وعامل الجز غير عاملهما، فكل اختلاف وجد بهذه الصفة فهو إعراب<sup>(١٣)</sup>.

العامل في الإعراب:

نهب النحاة إلى أن الذي يقبل الإعراب هو قبل تركيبه مع العامل

وقد لخص الزجاجي رأي البصريين بقوله: «أجمع الجميع على أن الإعراب إنما يدخل الكلام ليفصل بين المعاني المُشككة، ويُمنَل به على الفاعل والمفعول والمضاف إليه وسائر تلك من المعاني التي تمتدور الاسماء. قالوا: وهذه المعاني موجودة في الاسماء دون الأفعال والحروف، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للاسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف»<sup>(١٤)</sup>.

وقالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الاسماء التي تُنكَّر بعد الأفعال، لأنه يُنكَّر بعدها اسمان، أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف، فوجب الفرق بينهما، ثم جُبل سائر الكلام على ذلك<sup>(١٥)</sup>.

وقال البصريون: إن الإعراب فرغ في المضارع، لأنه أشبه الاسم في الإبهام والاختصاص فأعرب، وإبهامه أنه يحتمل الحال والاستقبال، واختصاصه بدخول ما يُخَلصه لأحدهما، كإبهام (رجل) في صلاحيته لكل فرد من الرجال، واختصاصه بواحد بدخول (أل) المعهدة عليه. وظاهر كلام سيويوه أن دخول لام التوكيد من وجوه الشبه، نحو: (إن زيدا لثوبوم) كما تقول (إن زيدا لثائم)، وبه قال أبو علي، وقيل: ليست من وجوه الشبه، إذ هي دخلت عليه بعد استحقاقه الإعراب لتخصيصه بالحال، كما خصصته (السين) و(سوف) بالاستقبال<sup>(١٦)</sup>.

أنواع الإعراب:

وهي: الرفع، والنصب، والجز. وأما الجز فاختُلف فيه، فعنه قوم من أنواعه، وقال آخرون: ليس الجز بإعراب. فالرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجز بالكسرة، والجز - عند من أتبعه إعراباً - بالجنف، لأن الجز قطع الحركة أو ما قام مقامها<sup>(١٧)</sup>.

فتسمية (وجوه الإعراب) يُريد به النحاة أنواع إعراب الاسماء، التي هي: (الرفع) و(النصب) و(الجز)، لأنه لما كانت معاني الاسماء مختلفة، تارة تكون فاعلة، وتارة تكون مفعولة، وتارة تكون مضافاً إليها، كان الإعراب المضاف إليها مختلفاً، ليكون الليل على حسب المنلول عليه<sup>(١٨)</sup>.

ونك أن الإعراب عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو بالحروف، ولما وجد النحاة هذه الحركات قد أتت دالة على معانٍ، وصار اختلافها رُفماً لاختلاف المعاني، كالداعلية والمفعولية والاضافة، جعلوا لها في هذا الحد أسماء منفردة، ف(الرفع) اسم للضمة المختصة بحال معلومة ودلالة مخصوصة، وكذا (النصب) و(الجز) اسمان للفتحة والكسرة الذائبتين على الممتدتين المخصوصتين<sup>(١٩)</sup>.

وأفضل سيويوه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء، فسقى (حركات الإعراب): رُفماً ونُصِباً وجزاً وجزماً، و(حركات البناء): ضماً وفتحاً وكسراً ووقفاً، للفرق بينهما، فإذا قيل: هذا الاسم



بالاسم ، فُسْمِي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى الشَّمْلَم ، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار أحد جزئي الكلام «<sup>(١١٤)</sup>» ، ويقول في ذلك أيضاً : « ان معنى ( الفاعلية ) و ( المفعولية ) و ( الإضافة ) : كون الكلمة عمدة ، أو فضلة ، أو مضافاً إليها ، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل ، فالْمُوجِدُ كما ذكرنا لهته المعاني هو الْمُتَكَلِّم ، والآلة العامل ، ومحلها الاسم ، وكذا الْمُوجِدُ لعلامات هذه المعاني هو الْمُتَكَلِّم ، لكن النُّحَاة جعلوا الآلة كأنها هي الْمُوجِدَةُ للمعاني وعلاماتها كما تقدم ، فلهذا سُمِّيت الآلات عوامل «<sup>(١١٥)</sup>» .

وأين مضاه القرطبي يُنكر أن يكون الإعراب بفعل العوامل ، كما يُنكر أن يكون بفعل المُتَكَلِّم ، ويرى انه من فعل الله ، يقول : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبئه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك انْعَاؤُهُمْ أَنْ ( النُصْب ) و ( الخَفْض ) و ( الجَزْم ) لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن ( الرفع ) منها يكون بعامل لفظي وبمعامل معنوي ، وعُبروا عن ذلك بمباريات تُوهِّم في قولنا ( ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ) أن الرفع الذي في ( زيد ) والنصب في ( عمرو ) إنما أُحْدِثَتْ ( ضَرَبَ ) .. فظاهر هذا أن العامل أُحْدِثَ الإعراب ، وذلك بيِّنُ الفُتْاد .

وقد صرَّخ بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنِّي وغيره ، قال أبو الفتح في « خصائصه » بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأنا في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » ، فأكد « المُتَكَلِّم » بـ « نفسه » ليبرقع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشيء غيره » ، وهذا قول المعتزلة ، وأنا منهج أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تُنسب إلى الانسان كما يُنسب اليه سائر أفعاله الاختيارية «<sup>(١١٦)</sup>» .

معنى ( الرفع ) و ( النصب ) و ( الجر ) من طريق اللغة :

إن أصل الإعراب أن يكون في الكلام بالحركة ، والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف ، ومع أن الرفع والنصب والجر قد يكون في الكلام بأشياء سوى الحركة ، إلا أنهم نسبوا ذلك كله إلى الحركة ، لأن أصل الإعراب - كما تقدم - أن يكون بالحركة ، وهو الأعم الأكثر . لقد نسبوا ( الرفع ) كله إلى حركة الرفع ( الضمة ) ، لان المُتَكَلِّم بالكلمة المضمومة يرفعُ حنكهُ الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفقيه ، فأنث إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا من مكانهما ، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه . وسُمِّيت حركة البناء ضماً وحركة الإعراب رفعاً لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً . وجعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسمية الحركة لأنها هي الأصل .

وقف ، فإذا دخل العامل أثر ، والأصل في العامل أن يكون من الفعل ، ثم من الحرف ، ثم من الاسم «<sup>(١١٧)</sup>» .

وقسم النحويون العوامل إلى : ( عوامل لفظية ) و ( عوامل معنوية ) ، ويرى ابن جنِّي أن « العوامل اللفظية راجمة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ( ضَرَبَ سعيدٌ جعفرًا ) ، فإن ( ضَرَبَ ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك ( ضَرَبَ ) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة ( فَعَلَ ) ؟ ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل «<sup>(١١٨)</sup>» .

والحركات الإعرابية عند ابن جنِّي ليست نتيجة عمل عامل ، وإنما الذي يرفع وينصب ويخفف ويجزم هو المتكلم نفسه ، إذ هو بذلك يبين عن المعاني التي يريد بها بالالفاظ ، ففي قوله ( أكرم سعيداً أبوه ) تُعرفُ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، يقول في « باب في مقاييس اللغة » : « وإنما قال النحويون ( عامل لفظي ) و ( عامل معنوي ) ليُزَوِّجَ أن بعض العمل يأتي مُسَبِّباً عن لفظٍ يضحبه ، كـ ( فَرَزْتُ جزيدي ) و ( لبث عمراً قائم ) ، ويضاهي يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا ( لفظي ) و ( معنوي ) لقا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضائة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح «<sup>(١١٩)</sup>» .

ويرى ابن جنِّي أن المتكلم حين يرفع أو ينصب أو يجزم ، إنما يتأمل مواقع الكلام ، ويُعطي في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، على بصيرة منه ، وليس استرسالاً ولا ترجيحاً ، يقول : « وسألت يوماً أبا عبدالله محمد بن العساف العقيلي الجوهري التميمي فقلت له : كيف تقول ( ضَرَبْتُ أخوك ) ؟ ، فقال : أقول ( ضَرَبْتُ أخاك ) ، فانزته على الرفع فابى وقال : لا أقول ( أخوك ) أبداً . قلت : فكيف تقول ( ضَرَبْتُ أخوك ) ؟ ، فزفغ ، فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول ( أخوك ) أبداً ؟ ، فقال : أين هذا ، اختلفت جهتا الكلام ، فهل هذا إلا أبلُ شيءٍ على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، عن ميعة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيحاً ، ولو كان كما توهمه هذا السائل لكُتِرَ اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تُنفذ مقاييسه «<sup>(١٢٠)</sup>» .

ويرى الاستريادي ما رآه ابن جنِّي من كون المتكلم هو المُحَدِّث للمعاني الإعرابية وعلاماتها ، ولكن النُّحَاة نسبوا إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسَمَّوه عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى ، يقول : « اعلم ان مُحَدِّثَ هذه المعاني في كل اسم هو المُتَكَلِّم ، وكذا مُحَدِّثَ علاماتها ، لكنه نُسِبَ إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني

المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية ، ويمرّى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره<sup>(١٠٠)</sup>.

ونهب آخرون ، منهم الجرجاني والزمخشري ، إلى أن الرفع علم الفاعلية ، فقدموا الكلام على الفاعل من بين المرفوعات ولا سيما المبتدأ لمشاركة في الإخبار عنه . وذلك لأن الفاعل يظهر برغمه فائدة دخول الإعراب الكلام ، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتجّل للفرق بين المماني التي لولاها وقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يُخشى التباسه ، بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل . من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي يعمد كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رُفِعَ المبتدأ والخبر . فالذين جعلوا الرفع علم الفاعلية أحقوا بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب المبتدأ والخبر ، واسم ( كان ) وأخواتها ، وخبز ( إن ) وأخواتها ، وخبز ( لا ) التي لنفي الجنس ، واسم ( ما ) و ( لا ) المشبهتين بـ ( ليس )<sup>(١٠١)</sup> ، وفي هذا يقول الجرجاني : « وأعلم أنّ الرفع للفاعل في الأصل ، وكونه في الابتداء فرغ على ذلك . لأن أصول الكلام على ثلاثة معانٍ : الفاعلية والمفعولية والاضافة ، فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجور للمضاف إليه ، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل ، ويدلّك على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يوتى به ليُخبر عنه . والفعل هو الأصل في الإخبار ، وإذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة ، كما أنّ الفعل قبل الاسم في الإخبار ، يدلّك على ذلك أنّه لا يكون خبر المبتدأ إلا النكرة أو ما يتضمّن ضرباً من التنكير ، ألا تراهم قالوا : إنّ الأصل أن يكون الخبر نكرة كقولك : ( زيد منطلق ) ، وأما ( زيد أخوك ) وما أشبهه فلا يمرّ من ذلك على كل حال ، وهو المراد بقولي « ما يتضمّن ضرباً من التنكير » وسنبيّنه . وإذا كان المبتدأ يوتى به لأجل الإخبار ، وكان الفعل هو المقمّم والأصل فيه ، كان ما يُخبر به عنه مقمّماً في الرتبة ، فقد علمت أنّ أصل الرفع أن يكون للفاعل . وقال أصحابنا : إنّ المبتدأ شُبّه به من حيث كان مُخبراً عنه ، فُجعل علامته الرفع ، وخُبر المبتدأ شُبّه به من حيث كان الجزء الثاني من الجملة كما أن الفاعل كذلك . ولملّ من يقول : « إنّ الرفع للمبتدأ في الأصل » ينظر إلى اللفظ ، فيُقدّر أنهم لما سئوه مبتدأ كان هو المقمّم ، وذلك من سلامة الجانب<sup>(١٠٢)</sup>.

ونهب آخرون ، منهم الاستريادي والسيوطي ، إلى أنّ ( الرفع ) علم كون الاسم عمدة الكلام ، يقول الاستريادي : « قوله « فالرفع علم الفاعلية » أي : علامتها ، والأولى كما بينا أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير المقعد<sup>(١٠٣)</sup> . فعلى مذهب من قال : « الإعراب : الاختلاف » يكون ( الرفع ) : انتقال الآخر إلى علامة العمدة<sup>(١٠٤)</sup> ، و ( العمدة ) عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا

والمتكئم بالكلمة المنصوية بفتح فاء ، فيبيّن حذفه الأسفل من الأعلى ، فيبيّن لناظر إليه كأنه قد نصبه لإيابة أحدهما عن صاحبه ، فنصب الفم تابع لفتح ، كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته ، أي : أقمته بفتحك إيّاه ، فسُميت حركة البناء فتحاً ، وحركة الإعراب نصباً . وفي النطق بالكلمة المجرورة تجزّ الفم إلى أسفل وتخفضه ، فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، وسُميت حركة الإعراب جزاً وتخفضاً وحركة البناء كسراً ، لأنّ الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث .

وقد يكون الجزّ إنما سُمي بذلك لأنّ معنى ( الجر ) : الإضافة ، وذلك لأنّ الحروف الجارة تجزّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها ، كقولك : ( مرثّ بزيد ) ، فالباء أوصلت مرثّك إلى زيد ، وكذلك ( المال لعبدالله ) و ( هذا غلام زيد ) .

وأما ( الجزم ) فاصله القطع ، يقال : ( جزمت الشيء ، وجزمته ، وجزمته ، وجزمته ، وصلمته ، وفصلته ، وقطعته ) بمعنى واحد ، فكان معنى ( الجزم ) : قطع الحركة عن الكلمة ، هذا أصله ، ثمّ جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا ، لأنّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف ، فالحرف الجازم كالشيء الفاطع للحركة أو الحرف . والجزم - بمعنى القطع - والوقف والسكون بمعنى واحد ، لذلك سُمي الإعراب جزماً والبناء وقفاً وسكوناً<sup>(١٠٥)</sup>.

وكان المازني يرى أنّ الجزم ليس قطعاً للحركة ، وإنما هو قطع للإعراب ، وهذا يعني أن يرجع الفعل المضارع إلى أصله وهو البناء ، فمعنى ( جزم الفعل المضارع ) : قطع الإعراب عنه ، وذلك أنّ الفعل المضارع ، عنده وعند جميع البصريين ، إنما يُمرّب إذا وقع موقع اسم ، فقولك ( مرثّ برجلٍ يقوم ) تقديره : مرثّ برجلٍ قائم ، وكذلك ( محمد ينطلق ) تقديره : محمد منطلق . قال المازني : فإذا قلت ( زيد لم يقم ) فقد وقع الفعل موقعاً لا يقم فيه الاسم ، فرجع إلى أصله وهو البناء . وهذا الرأي غير صحيح عند الزجاجي ، وذلك أنّه يجب من هذا الرأي أن تكون الأفعال في حال النصب أيضاً غير معربة في قولك ( لن يقوم زيد ) وما أشبه ذلك ، لأنها قد وقعت أيضاً موقعاً لا تقم الأسماء ، والمازني يقول فيها : هي معربة . يُضاف إلى ذلك أنّ المبني لا يتغير عن حاله ، وهذه الأفعال تغيّرُها العوامل<sup>(١٠٦)</sup>.

معنى ( الرفع ) و ( النصب ) و ( الجر ) من طريق الدلالة :

( الرفع ) و ( النصب ) و ( الجر ) كل واحدٍ منها علم على معنى من معاني الاسم ، ولولا زيادة جمل كل واحد منها علماً على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتمتعها<sup>(١٠٧)</sup>.

وقد اختلف النحاة فيما يستحقّ الرفع<sup>(١٠٨)</sup> ، فنهب سيبويه وابن السراج إلى أنّ الرفع علم الابتداء ، فالمبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما . لأن



بدليل يقوم مقام اللفظ به<sup>(١٠)</sup>.

فالمبتدأ والخبر أصلان في الرفع كالفاعل ، وليسوا بمحمولين في الرفع عليه<sup>(١١)</sup> : « الأولى - على ما اخترناه قبل - أن يقال : ( المرفوعات ) : ما اشتمل على علم العمدة ، لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمدة ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بيئنا ، بل هو أصل في جميع العمدة على ما تقرّر قبل<sup>(١٢)</sup> .

وفي رأي الاسترادي لا يوجد دليل على ما يخالف هذا الرأي ، « فالمبتدأ والخبر - على هذا التقدير - أصلان في الرفع كالفاعل ، وليسوا بمحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الاخفش وابن السراج . ولا دليل على ما يرمى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل . ولا على ما يرمى الى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع<sup>(١٣)</sup> .

وأرى القول « إن ( الرفع ) في حقيقته غلّم ( الإسناد ) ، وليل على أن الكلمة يراد أن يُسند اليها . ويُتخذت عنها « هو أبقى تعبيراً وأصدق معنى ، لأنه يخلّصنا من الاشكالات التي توقفتنا فيها الآراء الاخرى ، يقول ابن جني في « باب الرد على من اعتقد فساد غلّم النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة<sup>(١٤)</sup> : اعلم أن هذا الموضوع هو الذي يتعمّف باكثر من ترى ، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف وإه ساقط غير متعال ، وهذا كقولهم : يقول النحويون : « إن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب » ، وقد ترى الامر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول : ( ضرب زيد ) ، فترفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : ( إن زيدا قام ) فنلصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : ( عجببت من قيام زيد ) فنجره وإن كان فاعلاً<sup>(١٥)</sup> .

ومثل هذا يتبع مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه ، ولو بدأ الامر بإحكام الاصل لسقط عنه هذا الهوش وذا اللغو ، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم نكرته بعد الفعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صذاع هذا المضموف السؤال<sup>(١٦)</sup> .

وفي هذا المعنى يقول الجرجاني : « ينبغي أن تعلم أن وصف ( الفاعل ) عند النحويين : أن يُسند الفعل اليه مُقْتماً عليه ، نحو : ( خرج زيد ) و ( طاب الخبز ) ، وليس الشريطة أن يكون أحدث شيئاً ، ألا ترى أنك تقول : ( طاب الخبز ) ، وليس للخبر فعل كما يكون لزيد في قولك : ( قام زيد ) ، وكذا تقول : ( لم يغم زيد ) فترفعه وقد نفيت عنه الفعل ، كما ترفع إذا قلت : ( يقوم زيد ) ، فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدث شيئاً ، لما جاز رفع ( زيد ) في قولك ( لم يغم زيد ) ، لأنك قد نفيت عنه الفعل . وكذا إذا قلت : ( أيوم زيد ؟ ) ، لأنك لم تثبت القيام له وإنما استفهمت الضابط . وإذا كان الامر على هذا تقرّر ما نكرناه من ان الاعتبار في الفاعل : أن يكون الفعل مُسنداً اليه مُقْتماً عليه كان أحدث شيئاً أو لم يُحدثه . وهذا التلخيص مما لم يُسبق اليه

الشيخ أبو علي<sup>(١٧)</sup> .

أما ( النصب ) فقد نهيت طائفة من النحاة ، منهم الزمخشري ، الى انه غلّم ( المفعولية ) . وأن المفعول خمسة أضرب : ( المفعول المطلق ) و ( المفعول به ) و ( المفعول فيه ) و ( المفعول معه ) و ( المفعول له ) ، ويلحق بالمفعول : ( الحال ) و ( التمييز ) و ( المستثنى ) المنصوب<sup>(١٨)</sup> ، وقال الاسترادي : هي أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة<sup>(١٩)</sup> .

ونهب آخرون الى أن ( النصب ) غلّم على كون الكلمة ( فضلة ) ، يقول ابن جني : « وكذا القول على ( المفعول ) : إنه إنما يُنصب إذا أسند الفعل الى الفاعل فجاء هو فضلة<sup>(٢٠)</sup> ، ويقول الاسترادي : « الحق إن ( الرفع ) علامة ( الفعدي ) فاعلة كانت أو لا ، و ( النصب ) علامة ( الفضلات ) مفعولة كانت أو لا<sup>(٢١)</sup> .

فعلى مذهب من قال : « الإعراب : الاختلاف » ، يكون ( النصب ) : انتقال الاخر الى علامة الفضلة<sup>(٢٢)</sup> ، وهؤلاء يرون أن المنصوب في الاصل فضلة ، لكن يُسبّه بها بعض العمدة ك ( اسم إن وأخواتها ) و ( خبر كان وأخواتها )<sup>(٢٣)</sup> ، فإنها عمد ، لأنها في الاصل المبتدأ أو الخبر ونُصبت<sup>(٢٤)</sup> : « ( النصب ) : غلّم الفضلية في الاصل ، ثم يدخل في الفعدي تشبيهاً بالفضلات<sup>(٢٥)</sup> ، وقد غلّم الاسترادي ذلك بضعف عمل المبتدأ والخبر : « ولما كان مستنكراً في ظاهر الامر ترفع المبتدأ والخبر لما تقرّر في الانهان من تقدم المؤثر على الاثر ، واستحالة تقم الشيء على مؤثره ، ضعف عملهما ، فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنى ، ك ( كان ) و ( ظن ) و ( كان ) و ( إن ) وأخواتها ، و ( ما ) و ( لا ) التبرئة ، على ما يجيء في أبوابها ، فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة ، وهي : اسم ( إن ) و ( لا ) التبرئة ، وخبر ( كان ) و ( كان ) ، ومفعول ( ظن ) ، ووجه مشابهتهما<sup>(٢٦)</sup> للفضلة يجيء في أبوابها<sup>(٢٧)</sup> .

والتليل الصحيح لنصب اسم ( إن ) وأخواتها ، أن معاني هذه الادوات تنحصر في أخبارها ، لذلك أعطي ( الخبر ) ما للضمير من إعراب ( الرفع ) ، وأعطي ( الاسم ) ما للفضلات من إعراب ( النصب ) ، وقد نص على هذا بعض النحاة ، يقول ابن عصفور : « ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها ، أشبهت الاخبار الفعدي فزيفت ، وأشبهت الاسماء الفضلات فنُصبت<sup>(٢٨)</sup> ، ويقول السيوطي في ( إن ) وأخواتها : « ولأن معانيها في الاخبار فكانت كالفعدي ، والاسماء كالفضلات ، فأعطيها إعرابهما<sup>(٢٩)</sup> .

وكذلك القول في ( كان ) وأخواتها : إن معاني هذه الافعال تنحصر في اسمائها ، لذلك أعطي ( الاسم ) ما للضمير من إعراب ( الرفع ) ، وأعطي ( الخبر ) ما للفضلات من إعراب ( النصب ) .

ويرى ابن جني أن القول : إن ( النصب ) في ( زيداً ) من قولك ( ضربت زيداً ) علامة على كون الكلمة ( فضلة ) ، يكفي ، وأن تسنيتها

بـ ( المفعول به ) زيادة لا ضرورة بك اليها إلا لتمييزها عن غيرها من الفضلات ، يقول في « باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط » : « ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب ( زيد ) من قولك ( ضربت زيدا ) : إنه إنما انتصب لأنه ( فضلة ومفعول به ) ، فالجواب قد استقل بقولك : ( لأنه فضلة ) ، وقولك من بعد : ( ومفعول به ) تانيس وتأييد لا ضرورة بك اليه ، ألا ترى أنك تقول في نصب ( نفس ) من قولك ( طبتت به نفساً ) : إنما انتصب لأنه فضلة ، وإن كانت ( النفس ) هنا فاعلة في المعنى . فقد علمت بذلك أن قولك ( ومفعول به ) زيادة على العلة تطوُّعت بها ، غير أنه في نكرك كونه ( مفعولاً ) معنى ما وإن كان صغيراً ، وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رُفِعَ ، والمفعول به نُصِبَ ، وكأنك أبنت بذلك شيئاً ، وأيضاً فإن فيه ضرباً من الشرح ، وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولاً به ، ألا ترى أن الفضلات كثيرة ، كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلما قلت : ( ومفعول به ) ميَّزت أي الفضلات هو . فاعرف ذلك وقتئذٍ »<sup>(٤٧٦)</sup> .

وتعب ابن جنِّي الى أن المتكلمين قد يتجاوزون بالكلمة حد كونها فضلة ، فيمطونها ( الرفع ) ويمقدونها على أنها صاحبة الجملة ، يقول : « إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل ، كـ ( ضربت زيداً عمراً ) ، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا : ( ضربت عمراً زيداً ) ، فإذا ازدادت عنائيتهم به قدموه على الفعل الناصب فقالوا : ( عمراً ضربت زيداً ) ، فإن تظاهرت المعنوية به عقوه على أنه ربه الجملة ، وتجاوزوا به حد كونه فضلة ، فقالوا : ( عمراً ضربت زيداً ) ، فجاءوا به مجيئاً يناهي كونه فضلة ، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : ( عمراً ضربت زيداً ) ، فحدقوا ضميره . ونزوه . ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبة به عن صورة الفضلة ، وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة ، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له ، وينوه على أنه مخصوص به ، وألقوا نكر الفاعل مُظهراً أو مضمراً ، فقالوا : ( ضربت عمراً ) ، فاطَّرح ذكر الفاعل البتة . نعم ، وأسندوا بعض الأفعال الى المفعول دون الفاعل البتة ، وهو قولهم : ( أولعت بالشيء ) ، ولا يقولون : ( أولعتني به كذا ) ، وقالوا : ( تلج فؤاد الرجل ) ، ولم يقولوا : ( تلج كذا ) ، وقالوا : ( اشقَّج لونه ) ، ولم يقولوا : ( اشقَّجه كذا ) ، ولهذا نظائر . فرفض الفاعل هنا البتة واعتماد المفعول به البتة دليل على ما قلناه فاعرفه »<sup>(٤٧٧)</sup> .

وأما ( الجر ) فهو غلَمٌ ( الإضافة )<sup>(٤٧٨)</sup> أي : كون الاسم مضافاً اليه معنى أو لفظاً ، كما في : ( غلامٌ زيد ) و ( حسنٌ الوجد ) . فعلى منذهب من قال : « الإعراب : الاختلاف » . يكون ( الجر ) : انتقال الآخر الى علامة الإضافة<sup>(٤٧٩)</sup> .

والمجرب في الأصل منصوب المحل<sup>(٤٨٠)</sup> ، فـ ( زيد ) في ( رأيت )

وجعل الحرف الموصل لمعنى الفعل الى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة ، إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً اليه معنى الفعل .

فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة ، نحو : ( اللة لافلمن ) . وإذا عُطف على المجرب فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقتر ، وقد يُحمل على المحل كما في قول تعالى « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » - بالنصب<sup>(٤٨١)</sup> .

فإن سقط الجازم مع الفعل لزوماً في الإضافة زال النصب المقتر ، فقد يُحذف حرف الجر لزوماً مع الفعل الذي أوصله الحرف الى الفضلة ، لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم ، فيزول النصب المحلي عن المجرب لفظاً . لكون الناصب<sup>(٤٨٢)</sup> محذوفاً نسباً منسباً مع حرف الجر الدال عليه ، فكان أصل ( غلامٌ زيد ) : غلامٌ حصل لزيد ، فإذا حُلِفَ الجازم قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه مقام الحرف الجار ( لفظاً ) فلا يُفصل بينهما كما لم يُفصل بين الحرف ومجربه ، و ( معنى ) أيضاً لدلالاته على معنى ( اللام ) في نحو ( غلامٌ زيد ) إذ هو سخمص بالتاني . وعلى معنى ( بن ) في نحو ( خاتمٌ فضة ) إذ هو مبين بالتاني ، فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما أُحيل على حرف الجر ، فاصل ( الجر ) أن يكون غلَمٌ الفضلة التي تكون بواسطة ، ثم يخرج في موضعين عن كونه غلَمٌ الفضلة ويبقى غلَماً للمضاف اليه فقط ، ( أحدهما ) : فيما أُضيف اليه الاسم : ( والتاني ) : في المجرب المُسند اليه ، نحو : ( مُرَّبِ زيد ) ، والأصل فيهما أيضاً ذلك كما تبيَّن<sup>(٤٨٣)</sup> .

#### الحركات الاعرابية من حيث الثقل والخفة :

يُجمع النحاة على أن أثقل الحركات وأقواها ( الضمة ) ، وأن أضعف الحركات وأخفها ( الفتحة ) ، وأن ( الكسرة ) في رتبة بين الضمة والفتحة ، لأنها أخف من الضمة وأثقل من الفتحة<sup>(٤٨٤)</sup> ، وفي ذلك يقول الزجاجي : « إن المفتوح الى المخفوض أقرب منه الى المرفوع ، لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أخفها ، فهي الى الكسرة أقرب »<sup>(٤٨٥)</sup> ، ويقول الجرجاني : « إن الفتحة كما لا يخفى أخف من كل واحدة من الضمة والكسرة »<sup>(٤٨٦)</sup> ، ويقول السيوطي في ( الجر ) : « هو إما بين الممددة والفضلة ، لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب »<sup>(٤٨٧)</sup> ، ونقل السيوطي عن كتاب ( البسيط ) : « لا خلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر » ، والفتحة أقرب الى الكسرة من الضمة ، ولذا حُبل الجر على

النصب في ما لا ينصرف ، والنصب على الجز في جمع المؤنث السالم ، حملاً على القرب «<sup>(١١٠)</sup>» .

وفي « كتاب الألامات » أخى الزجاجي بين ( الكسرة ) و ( الفتحة ) ، فقال في ( تأخي الكسرة والفتحة وتعد الضمة منهما ) : « إن الضم أثقل الحركات ، والفتح والكسر مؤاخيان ، ولذلك اشتركا في المفعول في قولك : ( رأيت زيدا ) و ( مررت بزيدا ) ، وكلاهما مفعول به ، وقد خفي أحدهما ونصب الآخر ، وكذلك استوى مكثي المخفوض والمنصوب في قولك : ( رأيتك ) و ( مررت بك ) ، وضمت تننية المنصوب وجمعه الى المخفوض في قولك : ( مررت بالزيدين والزيدين ) و ( رأيت الزيدين والزيدين ) »<sup>(١١١)</sup> .

وتقل ( الضمة ) تأتي لها من قوتها : « إن ( الضمة ) وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ، وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف »<sup>(١١٢)</sup> .

وإنما كانت ( الضمة ) قوية ثقيلة لأن النطق بها يعمل فيه عضوان ، وكانت ( الفتحة ) ضعيفة خفيفة لأن النطق بها يعمل فيه عضو واحد : « قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقل من يميز أعماله ، أخبرني بأخف الأعمال عليك ، فقال : لا أبري ، قال : أخف الأعمال عليك السمع ، لأنك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة ، إنما تسمع من الصوت ، وأنت تتكلم في إخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفي إخراج الفتحة الى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد . هكذا نقله الزجاجي في كتاب ( الايضاح في أسرار الفحو ) »<sup>(١١٣)</sup> .

والعرب تفر من الثقل الى الخفيف ، ومن ثقل أنها تفر من الضمة والكسرة الى الفتحة ، كما تفر الى السكون ، يقول ابن جني : « ألا ترى الى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء ، منها أن كل واحد منهما يهزب اليه مما هو أثقل منه ، نحو قولك في جمع ( فُعلة ) و ( فُعلة ) : ( فُعلات ) - بضم الميم - نحو : عُزفات ، و ( بملات ) - بكسرها - نحو : كبريات ، ثم يستقل توالي الضمتين والكسرتين ، فهرب عنهما تارة الى الفتح فتقول : ( عُزفات ) و ( كبريات ) ، وأخرى الى السكون فتقول : ( عُزفات ) و ( كبريات ) . أفلا تراهم كيف سؤوا بين الفتحة والسكون في العنول عن الضمة والكسرة اليهما »<sup>(١١٤)</sup> . ونقل السيوطي قول ابن الدهان في كتاب ( الغرة ) : « الضمة والكسرة مستقلتان مباينتان للسكون ، والفتحة قريبة من السكون ، بدلالة أن العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة ... »<sup>(١١٥)</sup> .

ومنه أن العرب تخفف الكسرة في نحو ( فُجذ ) ، والضمة في نحو ( غُضد ) ، ولا تخفف الفتحة في نحو ( جُفل ) ، يقول ابن جني : « ومنه أسكانهم نحو ( زُسل ) و ( عُجذ ) و ( غُضد ) و ( ظُرف ) و ( كُتف ) و ( كُبد ) ، واستمرار ثقل في المضموم والمكسور ، دون

المفتوح ، أول دليل - يفصلهم بين الفتحة وأختها - على نوتهم الحركات ، واستتقالهم بعضها ، واستخفافهم الآخر »<sup>(١١٦)</sup> .

ومن ذلك أن عاقبة الادوات والحروف يأتي أولها مفتوحاً أو مكسوراً ، وتليها يضم أوله . يقول ابن جني : « ومن حديث الاستتقال والاستخفاف أنك لا تجذ في الثاني - على قلة حروفه - ما أوله مضموم ، إلا القليل ، وإنما عاقته على ( الفتح ) نحو : ( فل ) و ( بل ) و ( قد ) و ( أن ) و ( عن ) و ( تم ) و ( من ) ، وفي المعتل : ( أو ) و ( لو ) و ( حتى ) و ( أي ) ، أو على ( الكسر ) نحو : ( إن ) و ( بن ) و ( إذ ) ، وفي المعتل : ( إي ) و ( في ) و ( هي ) . ولا يُعزب ( الضم ) في هذا النحو إلا قليلاً ، قالوا : ( هو ) - وكذلك ما جاء من الكلم على حرف واحد ، عاقته على الفتح ، إلا الأقل ، وذلك نحو : همزة الاستفهام ، وواو المطف ، وفائه ، وكاف التشبيه ، وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كباء الاضافة ، ولامها ، ولام الامر ، ولو عري ثقل من المعنى الذي اضطره الى الكسر لما كان إلا مفتوحاً . ولا نجد في الحروف المنفردة نوات المعاني ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمة »<sup>(١١٧)</sup> .

ومنه أيضاً أن المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر ، يقول السيوطي : « إن المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، ومنه ما كان بجوار ياء ، نحو : ( أين ) و ( كيف ) ، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخفة ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده . والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر ، إذ لم يُن عليه إلا ( حيث ) و ( الظروف الستة ) و ( غير ) و ( أي ) في بعض أحوالها و ( المنادى ) و ( بعض الضمان ) »<sup>(١١٨)</sup> .

فالعرب كانوا يتجنبون الضمة والكسرة لثقلهما ، ويستريحون الى الفتحة لخفتها ، يقول ابن جني : « ثم ضلوا بين الحركات ، فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجتمعت الفتحة في غالب الامر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم .. وسألت غلاماً من آل المهدي فصيحاً عن لفظة من كلامه ، لا يحضرني الآن نكزها ، فقلت : أكذا أم كذا ؟ ، فقال : « كذا - بالنصب - لأنه أخف » ، فجنح الى الخفة »<sup>(١١٩)</sup> .

#### لماذا كان ( الرفع ) أسبق الحركات في الرتبة ؟

ذهب النحاة الى أن أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع ، وذلك لأنه علامة ( الممدة )<sup>(١٢٠)</sup> ، فالمرفوع يتقدم على المنصوب والمجرور لأنه عمدة الكلام ، كالفاعل والمبتدأ والخبر<sup>(١٢١)</sup> ، وذلك لاجل أنه يستقني عن صاحبيه ، وهما يفتقران اليه ، تقول : ( قام زيد ) و ( عمرو منطلق ) ، فتجد الكلام صحيحاً من غير النصب والجز ، إذ لا يجب أن تقول : ( قام زيد قياماً ) ولا ( عمرو منطلق اليوم ) ، ولا أن تقول : ( قام زيد الى عمرو ) ، وإنما يكون للمنصوب والمجرور فائدة لا يبطل بفتحهما أصل

ويقول السيوطي في ذلك أيضاً : « ( الرفع ) : وهو اعرابُ المُضَيِّدِ ، و ( النصب ) : وهو اعرابُ المُضَلَّاتِ . قيل : بوجهِ التخصيصِ أن الرفعَ ثَقِيلٌ ، فَخَصَّ به الضمُّ لأنها أَثْقَلُ ، إذ هي راجعةٌ الى الفاعل والمبتدأ والخبر ، والفضلاتُ كثيرةٌ ، إذ هي المفاعيلُ الخمسةُ والمستثنى والحال والتمييز ، وقد يتمدُّ المفعولُ به الى اثنين وثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال الى ما لا نهاية له ، وما كَثُرَ تداولُه فالأخفُ أولى به . و ( الجزُ ) : وهو لما بين المدة والفضلة ، لأنه أخفُّ من الرفعِ وأثقلُ من النصبِ » (١١٨).

والعلةُ في أن الفعل لا يكون له إلا فاعلٌ واحدٌ : « أن الفعلَ حديثٌ وخير ، فلا بُدَّ له من مُخْتَبِ عنه يُسَدُّ ذلك الحديثُ اليه ويُنسَبُ اليه وإلا عُيِبَت فائدته ، فإذا ذكرتُ بعده اسماً وأسندتُ ذلك الفعلُ اليه اشتغلَ به وصار حديثاً عنه ، وإن جئتُ بعده باسمٍ آخرَ وَفَعُ فضلةً ، فينتصبُ انتصابُ الفضلاتِ . وهو المفعولُ به » (١١٩).

وفي رأي الاسترادي أن ( الرفع ) الذي هو أقوى الحركاتِ وأثقلها قد جعل للمُضَيِّدِ ، وأن ( النصب ) الذي هو أضعفُ الحركاتِ وأخفها قد جعل للفضلاتِ ، وذلك لكون الفضلاتِ أضعفُ من الضمِّ وأكثرُ منها (١٢٠). وغللُ آخرونَ زُجَّعَ الفاعلُ ونُصِبَ المفعولُ به - ( الموازنة ) أو ( التعادل ) ، فقال الجرجاني : « إنما خُصَّ الفاعلُ بالرفعِ بون النصب ، لاجلِ أن الرفعَ أثقلُ من النصب ، والفاعلُ أقلُّ من المفعول ، ألا ترى أن فعلاً واحداً يكون له عدةُ مفعولاتٍ ، ولا يكونُ له إلا فاعلٌ واحدٌ ، وذلك قولك : ( أغلقتُ زيدا عمراً خيبرَ الناس ) ، وتأتي في كلِّ فعلٍ بالمصغرِ والحال والظرف نحو : ( قُتِلَ قِياماً يومَ الجمعةِ عندَ عمرو لابساً كذا ) ، وعلى هذا يجري البابُ . وإذا كان المفعولُ يكثرُ هذه الكثرة ، والفاعلُ يقلُّ ، كان الأولى أن يُخَصَّ الفاعلُ بالأثقلِ الذي هو الرفعُ ، والمفعولُ بالأخفِّ الذي هو النصب ، لتكونُ قلةُ الفاعلِ موازنةً لثقلِ الرفعِ ، وخفةُ النصبِ موازنةً لكثرةِ المفعولِ ، ومثلُ هذا فَعَلُ رَجُلٌ تَنَصَّبَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَجْرَيْنِ ، أحدهما خمسةُ أرتالٍ والآخر عشرةُ أرتالٍ ، فتقول له : احمل الخفيفَ عشرَ مراتٍ والثَقِيلَ خمسَ مراتٍ ، فتجملُ كثرةَ الممارسةِ بإزاء خفةِ الوزنِ ، وقلةَ الممارسةِ بإزاء ثقله ، فتكونُ ثابتاً على الحكمةِ . فإن أمرتُ بحملِ الثَقِيلِ عشرَ مراتٍ ناقضتُ ، لجمعك عليه بَعْلُ الوزنِ وكثرةِ العملِ في حالةِ واحدةٍ ، وخِفَّتُهُما في حالةِ أخرى ، وتتركُ الاقتصادَ واعتبارَ التعادلِ في الموضوعين . وهذا تمثيلُ نكروهِ شيخنا أبو الحسين - رحمه الله - حكايةً عن الخليلِ .

ومن قال : إن الفاعلُ كان يجبُ أن يُنصَبَ ، والمفعولُ أن يُرْفَعَ ، دخل قوله في هذا النوعِ من تركِ الحكمةِ كما وصفنا . وها هنا طريقةٌ أخرى ، وهي أن يرفعَ السؤالُ من أصله ، وذلك أنهم لو كانوا قد نصبوا الفاعلَ ورفَعوا المفعولَ على ما يقترحه هذا المسائلُ ، لكانَ لآخرُ أن يقول : كيف لم يُنَّ الأَمْرُ على العكس ؟ ، وكلُّ سؤالٍ انقلبَ فهو باطلٌ . فاللازمُ إذن اختصاصُ كلِّ واحدٍ منهما بعلامةٍ لا تكونُ لصاحبه ، وما عدا

الكلام . ولو قلتُ : ( زيداً ) أو ( بعمرو ) لم يَكُنْ كلاماً حتى يتقدَّمُ الرفعُ فتقول : ( ضربَ زيدٌ عمراً ) و ( مرَّتُ بعمرو ) ، قال النحاة : فإذا كان حالُ الرفعِ مع صاحبيه على ما وصفنا من استغنائِهِ عنهما ، واقتنارهما اليه ، وجِبَ الحكمُ بتقدُّمِهِ في الرتبةِ (١٢١).

فالمرفوعاتُ تتقدمُ لأنها اللوازمُ للجملَةِ ، والممدةُ فيها ، وما عداها فضلةٌ يستقلُّ الكلامُ بونها .

وغللُ ابنُ جنِّي تقديمَ المرفوعِ على المنصوبِ بقوله : « لنا اعتزموا النطقَ بهما فتموا أقوامها لأميرين : ( أحدهما ) : أن رتبةَ الأقوى أبدأً أسبقُ وأعلى . ( والآخر ) : أنهم إنما يقنمونُ الأثقلَ ويؤخرونُ الأخفَّ من قبيلِ أن المتكلمَ في أولِ نطقه أقوى نفساً ، وأظهرُ نشاطاً ، فثُمَّ أثقلَ الحرفين ، وهو على أجملِ الحالين ، كما رفَعوا المبتدأَ لتقدمه ، فاعربوه بإثقلِ الحركاتِ وهي الضمةُ ، وكما رفَعوا الفاعلَ لتقدمه ، ونصبوا المفعولَ لتأخره ، فإنَّ هذا أحدُ ما يُحتجُّ به في ( المبتدأ ) و ( الفاعل ) ، فهذا واضحٌ كما تراه » (١٢٢).

لماذا اختلفت الاسماء بما اختلفت به من علامات الإعراب :

نُصِبَ أبو اسحقَ الزجاجُ الى أن العربُ أعطوا الفاعلَ الرفعَ لقلته . وأعطوا المفعولَ النصبَ لكثرتِهِ ، وذلك ليقَلُّ في كلامهم ما يستثقلون . ويكثرُ في كلامهم ما يستخفون ، فقد نقلَ ابنُ جنِّي قوله « قال أبو اسحق في رفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ : إنما فَعِلَ ذلك للفرقِ بينهما . ثُمَّ سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهَلَّا عُكِبَتِ الحالُ فكانتُ فرقةً أيضاً ؟ ، قيل : الذي قبله أحزم ، وذلك أن الفعلَ لا يكونُ له أكثرُ من فاعلٍ واحدٍ ، وقد يكونُ له مفعولاتٌ كثيرةٌ ، فزُجَّعَ الفاعلُ لقلته ، ونُصِبَ المفعولُ لكثرتِهِ ، وذلك ليقَلُّ في كلامهم ما يستثقلون . ويكثرُ في كلامهم ما يستخفون » (١٢٣).

وهكذا جعل الأثقلُ للأقلِّ لقلتهِ بوزانه ، والأخفُّ للأكثرِ لكثرةِ بوزانه ، ليُسَهَّلَ الكلامُ ويمتدَّ بتخفيفِ ما يكثرُ وتثَقِيلِ ما يقلُّ ، ولما كانت المجروراتُ أكثرَ من المرفوعاتِ ، وأقلُّ من المنصوباتِ ، أعطيتِ الحركةُ الوسطى في الثَقَلِ والخِفَّةِ ، يقولُ السيوطي في علةِ ( اختصاصِ الرفعِ بما اختصَّ به والنصبِ والكسرُ بما اختصَّ به ) : « وذلك أن المرفوعاتِ قليلةٌ بالنسبةِ الى المنصوباتِ ، إذ هي : ( الفاعل ) و ( المبتدأ والخبر ) وما ألحقَ بهما من ( نائبِ الفاعل ) و ( اسمِ كان ) و ( خبرِ إن ) ، بخلافِ المنصوباتِ فإنها أكثرُ من عشرةٍ ، فجعل الأثقلُ للأقلِّ لقلتهِ بوزانه ، والأخفُّ للأكثرِ ، ليُسَهَّلَ ويمتدَّ الكلامُ بتخفيفِ ما يكثرُ وتثَقِيلِ ما يقلُّ . وأيضاً فالمرفوعُ لا يتمدُّ منه سوى الخبرِ على خلافِ ، والفرعُ الواحدُ من المنصوباتِ يتمدُّ ، كالمفعولِ به والظرفِ والحالِ والمستثنى ، قال الزجاجي : الفعلُ ليس له إلا مرفوعٌ واحدٌ ، وينصبُ عشرةَ أشياء . ولما كانت المجروراتُ أكثرَ من المرفوعاتِ وأقلُّ من المنصوباتِ ، أعطيتِ الحركةُ الوسطى في الثَقَلِ والخِفَّةِ » (١٢٤).

على المشاكلة أن يُقسم أول الحركات لأول الاشياء «<sup>١١٦</sup>».

ونقل الزجاجي قول الفراء في علّة جزم الافعال : « إن الاسماء أخف من الافعال ، وان الافعال أثقل من الاسماء ، وانه إنما جُزمت الافعال لتقلها ، فخُففت بالجزم لانه خفف ، وإن الاسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ، ليمتدل الكلام بتخفيف الثقل والزام بعض الثقل للخفيف ، وهذا هو قول الفراء ، وأكثر الكوفيين قالوا : لم تُخفّض الافعال لتقلها ، ولم تُجزم الاسماء لخفتها ، ليمتدل الكلام «<sup>١١٧</sup>».

ذلك من القول ماقتراح وتُحكّم فاعرفه «<sup>١١٨</sup>».

ونقل السيوطي قول ابن النحاس في كتاب ( التمليقه ) : « إنما رُزح الفاعل ونُصب المفعول ، لقلة الفاعل لكونه لا يكون إلا لفظاً واحداً ، وثرة المفعول لكونه عتدداً ، والرفع أثقل من النصب ، فأعطي الثقل للواحد والخفيف للمتعدد لينمادلا «<sup>١١٩</sup>».

وعُلمه غيرهم بـ ( المشاكلة ) ، فقد نقل السيوطي قول السخاوي في كتاب ( شرح المفصل ) : « قال الخليل : أول الحركات الذمّة لانها من الشفة ، وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حقّ الكلام إذا حُمّل

### الهوامش والمصادر

- ( ١٧ ) المرتجل ، لابي محمد بن الخشاب ، تحف ، علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- ( ١٨ ) ينظر : شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، ج ١ ص ٧٢ .
- ( ١٩ ) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٣٢٩ .
- ( ٢٠ ) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٧٠ - ٧١ .
- ( ٢١ ) الايضاح في علل النحو ، ص ٩١ .
- ( ٢٢ ) أي : نوعاً .
- ( ٢٣ ) الخصائص ، ج ١ ص ٣٥ .
- ( ٢٤ ) المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٧٥ .
- ( ٢٥ ) التمرينات ، لملي بن محمد الشريف الجرجاني ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٥٣ .
- ( ٢٦ ) شرح الحدود النحوية ، ص ٧٧ .
- ( ٢٧ ) شرح الاشموني ، تحف ، محيي الدين عبدالحميد ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٥ ، ج ١ ص ١٩ .
- ( ٢٨ ) ينظر : شرح المفصل ، ج ١ ص ٧٢ ، وارتشاف الضرب ، ج ١ ص ٤١٣ ، وشرح الحدود النحوية ، ص ٧٧ .
- ( ٢٩ ) أبو علي النحوي .
- ( ٣٠ ) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ .
- ( ٣١ ) شرح المفصل ، ج ١ ص ٧٢ .
- ( ٣٢ ) ارتشاف الضرب ، ج ١ ص ٤١٤ .
- ( ٣٣ ) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ ، والمرتجل ، ص ٣٥ .
- ( ٣٤ ) الايضاح ، ص ٧٧ .
- ( ٣٥ ) ينظر : الايضاح ، ص ٧١ .
- ( ٣٦ ) ينظر : الكتاب ، لسيبويه ، تحف ، عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٦٦ ، ج ٢ ص ٩٧ ، ج ٣ ص ٣٢٥ ، ج ٤ ص ٢٢٦ ، وارتشاف الضرب ، ج ١ ص ٤١٤ ، والمرتجل ، ص ٣٥ .
- ( ٣٧ ) ينظر : ارتشاف الضرب ، ج ١ ص ٤١٣ - ٤١٥ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ٢١ .
- ( ٣٨ ) ينظر : شرح المفصل ، ج ١ ص ٧٢ .
- ( ٣٩ ) ينظر : كتاب المقتصد ، ج ١ ص ١٠١ .
- ( ٤٠ ) ينظر : شرح المفصل ، ج ١ ص ٧٢ - ٧٣ .

- ( ١ ) الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى - بيروت ، ج ١ ص ٤٨ .
- ( ٢ ) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٨٧ - ٨٨ .
- ( ٣ ) عبارة سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٢٢ : « وليس شيء يضطرون اليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » .
- ( ٤ ) الخصائص ، ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ .
- ( ٥ ) ينظر : ارتشاف الضرب ، لابي حيان الاندلسي ، تحف : د. مصطفى احمد النحاس ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ج ١ ص ٤٣١ .
- ( ٦ ) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحف : د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢ ، ج ١ ص ٩٨ .
- ( ٧ ) ينظر : شرح الحدود النحوية ، لعبدالله بن احمد الفاكهي ، تحف : د. زكي فهمي الالوسي ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .
- ( ٨ ) ينظر : لسان العرب ( عرب ) ، لابن منظور ، بيروت ١٩٥٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٩٧ - ٩٨ .
- ( ٩ ) ينظر : الخصائص ، ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ٧٢ .
- ( ١٠ ) ينظر : لسان العرب ( عرب ) .
- ( ١١ ) ينظر : الايضاح في علل النحو ، لابي القاسم الزجاجي ، تحف : مازن المبارك ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٩١ .
- ( ١٢ ) ينظر : شرح الكافية ، لرؤي الدين الاستريادي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ج ١ ص ٢٤ .
- ( ١٣ ) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٦٩ - ٧٠ .
- ( ١٤ ) اصاحبي في لغة اللغة ، لاحمد بن فارس ، تحف : مصطفى الشويهي ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ٦٦ .
- ( ١٥ ) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .
- ( ١٦ ) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ - ١٩١ ، وينظر : تاويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحف : احمد صقر ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤ - ١٥ ، والاشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحف : طه عبدالرؤف سعد ، القاهرة ١٩٥٩ ، ج ١ ص ١٠٣ - ١١٢ ، ج ٣ ص ٣١٥ ، ومسائل خلافة في النحو ، لابي البقاء المكي ، تحف : محمد خير الحلواني ، ص ٩٥ - ٩٦ ، والجمل ، لابن القاسم الزجاجي ، تحف : ابن ابي شيبه ، ط ٢ ، باريس ١٩٥٧ ، ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .

- وشلبي، القاهرة ١٩٦٦-١٩٦٩، ج ١ ص ٦٥، وينظر: ص ١٧٩، ٣٦٢، ج ٢ ص ٢٨٤.
- (٨١) ينظر: المفضل، ص ١٨.
- (٨٢) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٢٤.
- (٨٣) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٧٠.
- (٨٤) ينظر: الآلات، لابي القاسم الزجاجي، تحق: د. مازن المبارك، دمشق ١٩٦٩، ص ٨٣.
- (٨٥) سورة المائدة: الآية ٦، وينظر: مشكل إعراب القرآن، مكّي بن ابي طالب القيسي، تحق: ياسين محمد السّواس، دمشق ١٩٧٤، ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١.
- (٨٦) أي، الفعل.
- (٨٧) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٢٠-٢١.
- (٨٨) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٣٠، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج ١ ص ٢٢٦.
- (٨٩) الايضاح في علل النحو، ص ١٢٨.
- (٩٠) دلائل الاعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني، تحق: محمد عبدالمنعم خلّاجي، ط ١، القاهرة ١٩٦٩، ص ٤٥٤.
- (٩١) همع الهوامع، ج ١ ص ٢١.
- (٩٢) الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٦١.
- (٩٣) كتاب اللامات، ص ٨٣.
- (٩٤) الخصائص، ج ١ ص ٦٩.
- (٩٥) الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٦٠.
- (٩٦) الخصائص، ج ١ ص ٥٩.
- (٩٧) الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٦١.
- (٩٨) الخصائص، ج ١ ص ٧٥، وينظر: الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٦١.
- (٩٩) الخصائص، ج ١ ص ٦٩-٧١.
- (١٠٠) الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٦١.
- (١٠١) الخصائص، ج ١ ص ٧٨.
- (١٠٢) ينظر: الايضاح في علل النحو، ص ١٧٤، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج ١ ص ٢٠٩.
- (١٠٣) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٧٠.
- (١٠٤) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج ١ ص ٢٠٩-٢١٠.
- (١٠٥) الخصائص، ج ١ ص ٥٥.
- (١٠٦) الخصائص، ج ١ ص ٤٩.
- (١٠٧) الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٦٠.
- (١٠٨) همع الهوامع، ج ١ ص ٢١.
- (١٠٩) شرح المفضل، ج ١ ص ٧٣.
- (١١٠) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٢٠.
- (١١١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج ١ ص ٢٢٦-٢٢٧.
- (١١٢) الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٠٦.
- (١١٣) الاشباه والنظائر، ج ١ ص ١٦١.
- (١١٤) الايضاح في علل النحو، ص ١٠٦.

- (٤١) ينظر: كتاب المقتصد، ج ١ ص ١٠٣.
- (٤٢) ينظر: شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، القاهرة ١٩٦٢، ج ١ ص ٤٤، ٥٨.
- (٤٣) ينظر: كتاب المقتصد، ج ١ ص ١٠٠، وشرح الكافية، ج ١ ص ٢٥.
- (٤٤) ينظر: ارتشاف الضرب، ج ١ ص ٤١٣.
- (٤٥) الخصائص، ج ١ ص ١٠٩.
- (٤٦) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٠٩-١١٠.
- (٤٧) المصدر نفسه، ج ١ ص ٧٦-٧٧.
- (٤٨) شرح الكافية، ج ١ ص ٢١.
- (٤٩) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٥، وينظر: ص ١٨.
- (٥٠) الرزق على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحق: د. شوقي ضيف، ط ١، القاهرة ١٩٤٧، ص ٨٥-٨٧.
- (٥١) ينظر: الايضاح في علل النحو، ص ٩٣-٩٤، وشرح الكافية، ج ١ ص ٢٤.
- (٥٢) ينظر: الايضاح في علل النحو، ص ٩٤.
- (٥٣) ينظر: المفضل، للزمخشري، دار الجليل-بيروت، ص ١٨، وشرح المفضل، ج ١ ص ٧٣.
- (٥٤) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، دار المعرفة-بيروت، ج ١ ص ٩٣.
- (٥٥) ينظر: شرح المفضل، ج ١ ص ٧٣.
- (٥٦) ينظر: المفضل، ص ١٨، وشرح المفضل، ج ١ ص ٧٣-٧٤.
- (٥٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج ١ ص ٢١٠.
- (٥٨) شرح الكافية، ج ١ ص ٢٤.
- (٥٩) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٢٤.
- (٦٠) همع الهوامع، ج ١ ص ٩٣.
- (٦١) شرح الكافية، ج ١ ص ٢٣.
- (٦٢) شرح الكافية، ج ١ ص ٧٠.
- (٦٣) شرح الكافية، ج ١ ص ٢٣.
- (٦٤) يعني (زيد) فاعل القيام المجرور به.
- (٦٥) الخصائص، ج ١ ص ١٨٤-١٨٥.
- (٦٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج ١ ص ٢٢٧.
- (٦٧) ينظر: المفضل، ص ١٨.
- (٦٨) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٢٣، وهمع الهوامع، ج ١ ص ٩٣.
- (٦٩) الخصائص، ج ١ ص ١٨٤-١٨٥.
- (٧٠) شرح الكافية، ج ١ ص ١٠٩.
- (٧١) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٢٤.
- (٧٢) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ٧٠.
- (٧٣) ينظر: همع الهوامع، ج ١ ص ٩٣.
- (٧٤) شرح الكافية، ج ١ ص ٢٤.
- (٧٥) أي، المبتدأ المنسوب والخبر المنسوب.
- (٧٦) شرح الكافية، ج ١ ص ٢٣، وينظر: ص ١٠٩-١١٠.
- (٧٧) المقرئ، لابن عصفور، تحق: احمد عبدالستار الجوّاري وعبدالله الجبوري، ط ١، بغداد ١٩٧١-١٩٧٢، ج ١ ص ١٠٦.
- (٧٨) همع الهوامع، ج ١ ص ١٣٤.
- (٧٩) الخصائص، ج ١ ص ١٩٦-١٩٧.
- (٨٠) المحتسب، لابن جنّي، تحق: علي اللّجدي ناصف والنجار